

المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تدمج بموجبه المقاولات والمؤسسات العمومية العاملة في قطاع تقوم فيه 50 بنفس الأنشطة، هذا ونصت المادة 10 من هذا القانون بخصوص حل المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفيته؛ على أن هذه العملية ستباشر بالنسبة للمؤسسات العمومية التي أصبحت مهامها متجاوزة؛ بحيث انها تمارس مهامها يمكن أن يزاولها القطاع الخاص، أو المؤسسات العمومية التي تمارس مهام متقاربة أو مماثلة مع تلك التي تمارسها السلطات الحكومية الوصية؛ وكذلك عملية الحل والتصفية تهم أيضا المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز مالي مزمن، ما عدا إذا كانت هناك اعتبارات تتعلق بالصالح العام وكل مؤسسة عمومية لم يعد هناك مبرر للإبقاء عليها. وتحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالمالية هيئة مركزية تتولى القيام بتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية التي تم حلها.